

خارج الفقہ

۵۶

۲۵-۱۱-۹۳ القول فی النیابۃ

دراسات الاستاذ:
مہدی المادوی الطہرانی

مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا

• وَ جَاءَ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى قَالَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ (٢٠) اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَ هُمْ مُهْتَدُونَ (يس ٢١)

• فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِي إِلَّا عَلَى اللَّهِ (يونس: ٧٢)

مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا

• ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهَ عِبَادَهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ وَمَنْ يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَّزِدْ لَهُ فِيهَا حُسْنًا إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ شَكُورٌ (٢٣)

مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا

• قُلْ مَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ فَهُوَ لَكُمْ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى اللَّهِ
(سبأ : ٤٧)

• قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِلَّا مَنْ شَاءَ أَنْ يَتَّخِذَ إِلَى
رَبِّهِ سَبِيلًا (الفرقان ٥٧)

يجب فى الإجارة تعيين نوع الحج

- مسألة ٧ يجب فى الإجارة تعيين نوع الحج * فيما إذا كان التخيير بين الأنواع كالمستحبى و المنذور المطلق مثلاً،
- و لا يجوز على الأحوط العدول إلى غيره و إن كان أفضل ** إلا إذا أذن المستأجر،
- * لا تصح الإجارة لو كان موردها مبهما عرفاً فلا تصح هنا الإجارة على الفرد المبهم من الحج و أمّا الإجارة على الجامع فصحيحة.
- ** الأقوى جوازه إذا كان أفضل و إن كان على المنوب عنه نوع خاص من الحج. نعم لو أذن المستأجر العدول إلى الأدنى يجوز للأجير و يستحق المسمأة لكن لا يجزى للمنوب عنه إذا كان عليه نوع خاص.

يجب فى الإجارة تعيين نوع الحج

- و لو كان ما عليه نوع خاص لا ينفع الاذن بالعدول*،
- و لو عدل مع الاذن يستحق الأجرة المسماة فى الصورة الأولى و أجرة مثل عمله** فى الثانية إن كان العدول بأمره،
- * أى لو كان ما عليه نوع خاص لا ينفع الاذن بالعدول إلى الأدنى فى براءة ذمة المستأجر لكن يستحق الأجرة المسماة لو عدل بإذنه.
- ** بل الأجرة المسماة كما مر آنفا.

يجب فى الإجارة تعيين نوع الحج

- و لو عدل فى الصورة الأولى بدون الرضا صح عن المنوب عنه ***،
و الأحوط التخلص بالتصالح فى وجه الإجارة إذا كان التعيين على
وجه القيدية، و لو كان على وجه الشرطية فيستحق إلا إذا فسخ
المستأجر الإجارة، فيستحق أجره المثل لا المسماة.
- *** بل صح مطلقا و لو كان على المنوب عنه نوع خاص من الحج
و عدل بدون الرضا. نعم لو أذن المستأجر العدول إلى الأدنى يجوز
للأجير و يستحق المسماة لكن لا يجزى للمنوب عنه إذا كان عليه
نوع خاص كما مر.

لا يشترط في الإجارة تعيين الطريق

• مسألة ٨ لا يشترط في الإجارة تعيين الطريق و إن كان في الحج
البلدى ❁، لكن لو عين لا يجوز العدول عنه ❁❁ إلا مع إحراز أنه لا
غرض له في الخصوصية، و إنما ذكرها على المتعارف و هو راض به،
فحينئذ لو عدل يستحق تمام الأجرة، و كذا لو أسقط حق التعيين بعد
العقد،

• ❁ لأن عدم تعيين الطريق لا يوجب الغرر.

• ❁❁ بل يجوز مطلقا.

لا يشترط في الإجارة تعيين الطريق

• و لو كان الطريق المعين معتبرا في الإجارة فعدل عنه صح الحج عن المنوب عنه و برأت ذمته* إذا لم يكن ما عليه مقيدا بخصوصية الطريق المعين، و لا يستحق الأجير شيئا** لو كان اعتباره على وجه القيدية، بمعنى أن الحج المتقيد بالطريق الخاص كان موردا للإجارة، و يستحق من المسمى بالنسبة و يسقط منه بمقدار المخالفة إذا كان الطريق معتبرا في الإجارة على وجه الجزئية.

• * مطلقا.

• ** بل تستحق المسماة مطلقا.

لو آجر نفسه للحج المباشري عن شخص في سنة معينة ثم آجر عن آخر فيها مباشرة

- مسألة ٩ لو آجر نفسه للحج المباشري عن شخص في سنة معينة ثم آجر عن آخر فيها مباشرة بطلت الثانية،
- و لو لم يشترط فيهما أو في إحداهما المباشرة صحتا، و كذا مع توسعتهما أو توسعه إحداهما أو إطلاقهما أو إطلاق إحداهما لو لم يكن انصراف منهما إلى التعجيل،
- و لو اقترنت الإجازتان في وقت واحد بطلتا مع التقييد بزمان واحد و مع قيد المباشرة فيهما.

لو آجر نفسه للحدج في سنة معينة لا يجوز له التأخير و التقديم

- مسألة ١٠ لو آجر نفسه للحدج في سنة معينة لا يجوز له التأخير و التقديم إلا برضا المستأجر، و لو أخر فلا يبعد تخير المستأجر بين الفسخ و مطالبة الأجرة المسماة و بين عدمه و مطالبة أجرة المثل من غير فرق بين كون التأخير لعذر أو لا، هذا إذا كان على وجه التقييد،
- و إن كان على وجه الاشتراط فللمستأجر خيار الفسخ، فان فسخ يرجع إلى الأجرة المسماة، و إلا فعلى المؤجر أن يأتي به في سنة أخرى و يستحق الأجرة المسماة،

لو آجر نفسه للبح في سنة معينة لا يجوز له التأخير و التقديم

- و لو أتى به مؤخرا لا يستحق الأجرة على الأول و إن برأت ذمة المنوب عنه به، و يستحق المسماة على الثاني إلا إذا فسخ المستأجر، فيرجع إلى أجرة المثل،
- و إن أطلق و قلنا بوجوب التعجيل لا يبطل مع الإهمال، و في ثبوت الخيار للمستأجر و عدمه تفصيل.

لو آجر نفسه للحج في سنة معينة لا يجوز له التأخير و التقديم

- ١٥ مسألة إذا آجر نفسه للحج في سنة معينة لا يجوز له التأخير بل و لا التقديم إلا مع رضا المستأجر و لو أخرج لعدر أثم و تنفسخ الإجارة إن كان التعيين على وجه التقييد و يكون للمستأجر خيار الفسخ لو كان على وجه الشرطية

لو آجر نفسه للبحج فى سنة معينة لا يجوز له التأخير و التقديم

- و إن أتى به مؤخرا لا يستحق الأجرة على الأول و إن برئت ذمة المنوب عنه به و يستحق المسماة على الثانى إلا إذا فسخ المستأجر فيرجع إلى أجرة المثل
- و إذا أطلق الإجارة و قلنا بوجوب التعجيل لا تبطل مع الإهمال و فى ثبوت الخيار للمستأجر حينئذ و عدمه وجهان من أن الفورية ليست توقيتا و من كونها بمنزلة الاشتراط

لو آجر نفسه للحج في سنة معينة لا يجوز له التأخير و التقديم

- (مسألة ١٥): إذا آجر نفسه للحج في سنة معينة لا يجوز له التأخير، بل و لا التقديم إلّا مع رضى المستأجر، و لو آخر لا لعذر أثم و تنفسخ الإجارة (٣) إن كان التعيين على وجه التقييد، و يكون للمستأجر خيار
- (٣) لا يبعد تخير المستأجر بين الفسخ و مطالبة الأجرة المسمّاة و بين عدمه و مطالبة اجرة المثل بعد إعطاء الأجرة المسمّاة و لا فرق في ذلك أو انفساخ الإجارة على القول به بين كون التأخير لعذر أو لا. (الإمام الخميني).
- هذا إذا فسح المستأجر و له عدم الفسخ و مطالبة الأجير بأجرة المثل. (الخوئي).
- الأقوى عدم الانفساخ و حينئذٍ يرجع المستأجر عليه بقيمة مثل العمل المستأجر عليه. (الخوانساري).
- بل انقضت مدّتها فيرجع الأجير إلى الأجرة المسمّاة و المستأجر إلى أجرة مثل العمل المستأجر عليه. (الشيرازي).
- انفساخ الإجارة محلّ منع بل الأقوى تخيير المستأجر بين الفسخ و مطالبة الأجرة المسمّاة و عدمه و مطالبة اجرة المثل. (الكلّيايگانی).
- الأقوى هو تخيير المستأجر بين الفسخ و عدمه فإن لم يفسخ أعطاه الأجرة المسمّاة و طالبه بأجرة مثل العمل المستأجر عليه. (البروجردی).

لو آجر نفسه للرج في سنة معينة لا يجوز له التأخير و التقديم

- الفسخ لو كان على وجه الشرطيّة (١)، و إن أتى به مؤخراً لا يستحقّ الأجرة على الأوّل و إن برئت ذمّة المنوب عنه به، و يستحقّ المسمّاة على الثاني إلّا إذا فسخ المستأجر فيرجع إلى اجرة المثل،

(١) مرّ أنّ الاشتراط في أمثال المقام يرجع إلى التقييد. (الخوئي).

لو آجر نفسه للحج في سنة معينة لا يجوز له التأخير و التقديم

- و إذا أطلق الإجارة (٢) و قلنا بوجوب التعجيل لا تبطل مع الإهمال (٣) و في ثبوت الخيار للمستأجر حينئذٍ و عدمه و جهان (٤)
- (٢) إذا كان الإطلاق منصرفاً إلى التعجيل كان راجعاً إلى التوقيت و إن لم يكن منصرفاً إليه لم يجب التعجيل إلا مع المطالبة. (الخوئي).
- (٣) عدم البطلان محل نظر لو كانت الفوريّة الاستفادة من انصراف التعجيل ملحوظة على نحو القيدية و لو كانت على نحو الاشتراط فله خيار تخلف الشرط. (الخوانساري).
- (٤) إن قلنا بأن وجوب التعجيل لأجل انصراف العقد إلى ذلك ففي بطلان العقد و عدمه و ثبوت الخيار و جهان و إن قلنا بأن الوجوب حكم شرعي فالظاهر عدم البطلان و عدم ثبوت الخيار. (الإمام الخميني).
- أوجهما ثبوت الخيار له مع مطالبته العمل من الأجير. (الشيرازي).

لو آجر نفسه للحدج في سنة معينة لا يجوز له التأخير و التقديم

- من أن الفورية ليست توقيتاً (٥) و من كونها بمنزلة الاشتراط (١).
- (٥) الأقوى ثبوته لارتكاز تعدد المطلوب في أمثال الموارد في الأذهان. (آقا ضياء).
- (١) كونها بمنزلة الاشتراط لا يصيرها شرطاً يترتب عليه جميع آثاره حتى الخيار. (كاشف الغطاء).

لو آجر نفسه للبحج فى سنة معينة لا يجوز له التأخير و التقديم

- الظاهر: انه لا موجب للبطلان لان الإهمال فى الإتيان و عدم التسليم لا يوجب الفساد، فإن المستأجر قد ملك هذا العمل فى ذمة الأجير و يجب عليه تسليمه إلى المستأجر و حيث لم يسلم اليه العمل فى وقته المقرر يثبت الخيار للمستأجر فإذا فسخ المستأجر العقد بطالب الأجير بالأجرة المسماة، و إذا لم يفسخ يطالبه بقيمة العمل الذى فوته الأجير على المستأجر فلا مقتضى للبطلان و الانفساخ أصلاً، و قد تكون القيمة التى يأخذها من الأجير أكثر من الأجرة و قد تكون أقل.

لو آجر نفسه للحدج فى سنة معينة لا يجوز له التأخير و التقديم

- و أما لو فرض كون التعيين على وجه الاشتراط فإن أسقط المستأجر الشرط فيستحق الأجير الأجرة المسماة، لأنه أتى بالعمل المستأجر عليه فيستحق الأجرة المقابل له، و ان فسخ حسب خيار تخلف الشرط - يأخذ الأجرة المسماة و يسترجعها من الأجير، و لكنه يعطيه اجرة المثل فى قبال العمل الذى أتى به بأمر المستأجر.

لو آجر نفسه للحدج في سنة معينة لا يجوز له التأخير و التقديم

- مسألة ١٠ لو آجر نفسه للحدج في سنة معينة لا يجوز له التأخير و التقديم إلا برضا المستأجر*، و لو آخر** فلا يبعد تخير المستأجر بين الفسخ و مطالبة الأجرة المسماة و بين عدمه و مطالبة أجرة المثل من غير فرق بين كون التأخير لعذر أو لا، هذا إذا كان على وجه التقييد،
- و إن كان على وجه الاشتراط فللمستأجر خيار الفسخ، فان فسخ يرجع إلى الأجرة المسماة، و إلا فعلى المؤجر ان يأتي به في سنة أخرى و يستحق الأجرة المسماة،
- * بل بإذنه على الأحوط.
- ** بل العقد تنفسخ حينئذ و ترجع الأجرة المسماة إلى المستأجر نعم يمكن إذن المستأجر للعمل المتأخير و حينئذ تثبت أجرة المثل للأجير و لعل هذا هو مراد الماتن فتأمل.